

Distr.: General  
17 July 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٢٢/٧١. ويسلّط التقرير الضوء على المناقشات التي دارت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. ويؤكد الحاجة إلى معالجة مسألة عدم المساواة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على اتجاهات عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويتطرق التقرير أيضاً للاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، ويعرض التقدم المحرز في تنفيذ البرامج المتعلقة بالفئات الاجتماعية. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/72/150

040817 280717 17-12076 (A)



## أولا - مقدمة

١ - في القرار ٦٢/٧١، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، مع التركيز بوجه خاص على اتجاهات عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وبناء على ذلك، يقدم هذا التقرير لمحة عامة لاتجاهات عدم المساواة ويبحث الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة عدم المساواة لضمان القضاء على الفقر للجميع في إطار تقييم التقدم المحرز في القضاء على الفقر في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتطرق التقرير أيضاً للاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، ويستعرض التقدم المحرز في تنفيذ البرامج المتعلقة بالفئات الاجتماعية. ويسلط الضوء على حالات الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر والشعوب الأصلية، ويختتم بتوصيات تقدم للجمعية العامة لتنظر فيها.

## ثانياً - معالجة عدم المساواة من أجل تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة عام ٢٠٣٠

### ألف - الحاجة إلى مكافحة عدم المساواة المتزايدة بجميع أبعادها

٢ - ثمة توافق متزايد في الآراء على أن درجة عدم المساواة الحالية والمتنامية تشكل عائقاً كبيراً أمام إحراز المزيد من التقدم في مجال القضاء على الفقر. فعند اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التزمت الدول الأعضاء بالحد من عدم المساواة وأكدت رؤية قائمة على مستقبل مشترك ومجتمعات شاملة للجميع وعادلة ومنصفة وتتيح فرصاً متكافئة للجميع<sup>(١)</sup>. وبذلك، روعيت في خطة عام ٢٠٣٠ مسألة عدم المساواة في جميع الأهداف باعتبارها مسألة شاملة بما يتحقق مبتغى ألا يترك الركب أحداً.

٣ - وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد أمر ضروري للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وتعزيز الرخاء المشترك. إلا أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون شاملاً للجميع لكي تُوزَّع مكاسبه توزيعاً عادلاً ويتحقق منه أقصى تأثير على الفقر. وثمة حاجة إلى القيام بالتدخلات الملائمة على مستوى السياسة العامة لأن مكاسب النمو لا تصل إلى الشريحة الأشد فقراً من السكان.

٤ - وارتفاع مستويات عدم المساواة يؤثر سلباً على النمو واستدامته من عدة أوجه. فهو يحرم الأسر المعيشية المنخفضة الدخل من القدرة على الحفاظ على صحتها ومراكمات رأس المال المادي والبشري، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل وتعطيل الترقى الاجتماعي<sup>(٢)</sup>. وعندما تظل شريحة واسعة من السكان مستبعدة من مسار التنمية، محاصرة في أعمال متدنية المهارات، متدنية الأجور، متدنية الإنتاجية، أو يظل دخلها ثابتاً أو ينخفض، ينخفض معدل الاستهلاك والطلب الكلي، ويتباطأ معدل النمو الاقتصادي. ويؤدي ذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وزيادة تركيز الثروة يمكن أن تؤدي كذلك إلى إضعاف الديمقراطية وزيادة التوترات الاجتماعية وتقويض الاستقرار الاجتماعي والسلام

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرتان ٣ و ٨.

(٢) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *In It Together: Why Less Inequality*

.Benefits All (Paris, OECD Publishing, 2015)

والأمن. ولذلك فإن الحد من عدم المساواة داخل كل بلد على حدة وفيما بينها ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز السلم والوثام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

٥ - وتفاوت الدخل هو أحد الأبعاد الكثيرة لعدم المساواة. وعدم المساواة في الفرص وفي إمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والغذاء والتغذية ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والإسكان، والأصول الإنتاجية، مثل الأرض والائتمان، والوصول إلى أسواق العمل والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كل ذلك يُعتبر ضمن العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة. وعدم المساواة في الفرص وسبل الانتفاع بمختلف الأوجه يفاقم أحدهما الآخر ويخلق حلقة مفرغة من الفقر وعدم المساواة تتوارثها الأجيال.

٦ - ويكون أعضاء بعض الفئات الاجتماعية أكثر عرضة للفقر وعدم المساواة، لأنهم كثيراً ما يخضعون للتمييز والاستبعاد. وعلى سبيل المثال، ثمة تفاوت كبير في الدخل وفي إمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية بين الشعوب الأصلية وبقية السكان، ويزداد ذلك التفاوت بشكل عام مع مرور الزمن. وأما الأشخاص ذوو الإعاقة، فلا يزالون أكثر عُرضةً للوقوع في براثن الفقر المدقع. وبالمثل، كثيراً ما تعاني النساء والفتيات معوقات أكبر مما يعانيه الرجال المنتمون إلى الفئة الاجتماعية ذاتها<sup>(٣)</sup>.

٧ - والآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث البيئية يمكن أن تتفاوت أيضاً، إذ تكون الفئات الضعيفة والمجتمعات الفقيرة والريفية والبلدان ذات الدخل المنخفض معرّضة أكثر من غيرها للفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. كما أن القدرات والأصول المتاحة لها للتعافي من أثر تلك الصدمات الخارجية أقل مما هو متاح لغيرها. وقد يتسبب تغير المناخ أيضاً في ارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية وتقلبها، ويكون أكثر المتضررين منه هم الأسر المعيشية الفقيرة والبلدان الفقيرة.

٨ - وباختصار، فإنه يتحتم معالجة عدم المساواة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فإنه بالجمع المناسب بين السياسات والاستراتيجيات، واتخاذ إجراءات أكثر تكاملاً وتماسكاً واتساقاً، يمكن الحد من عدم المساواة، وفقاً لما أثبتته التجربة في بعض البلدان.

## باء - اتجاهات عدم المساواة

### ١ - عدم المساواة بين البلدان

٩ - بدأ معدل التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي ينخفض في تسعينيات القرن العشرين، وهو ما يُعزى بالأساس إلى التقدم الكبير المحرز في مجال الحد من الفقر وزيادة متوسط الدخل في مختلف المناطق، ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا. فقد انخفض مؤشر معامل جيني العالمي من حوالي ٦٩,٧ في عام ١٩٨٨ إلى ٦٦,٨ في عام ٢٠٠٨ و ٦٢,٥ في عام ٢٠١٣<sup>(٤)</sup>، وهو مستوى لا يزال مرتفعاً للغاية. ومن ثم، يظل التقليل أكثر من التفاوت في الدخل بين البلدان تحدياً قائماً. ويتوقع أن يتوقف المعدل الحالي لخفض تفاوت الدخل العالمي بسبب ركود أو تباطؤ معدل النمو في مختلف

(٣) Report on the World Social Situation 2013: Inequality Matters (United Nations publication, Sales No. 13.IV.2).

(٤) World Bank Group, Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality (Washington, D.C., 2016). International Bank for Reconstruction and Development and World Bank, (2016).

المناطق، وارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان التي تشهد ارتفاعا في معدلات الفقر وتجمع فيها المظاهر السحيقة لعدم المساواة وأنماط من النمو غير شاملة للجميع بما فيه الكفاية.

١٠ - ومن دواعي القلق الأخرى التفاوت الشديد في الثروة، إذ تتركز الثروة بنسبة كبيرة جدا في أيدي الطبقات العليا. والواقع أن ثمانية أفراد فقط يملكون من الثروة ما يملكه النصف الأكثر فقرا من سكان العالم<sup>(٥)</sup>. ومنذ عام ٢٠١٥، زادت الثروة العالمية بما قيمته ٣,٥ تريليونات دولار لتبلغ ٢٥٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، ويمتلك أغنى ١ في المائة من سكان العالم ثروة أكبر من بقية سكان العالم منذ عام ٢٠١٥. وإذا كانت حصة أغنى ١٠ في المائة في العالم من الثروة قد انخفضت في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، فقد بدأت في الارتفاع بعد الأزمة المالية العالمية، وتقول التقديرات إنها بلغت ٨٩,١ في عام ٢٠١٦. أما شريحة ٧٣,٢ في المائة الأقل ثروة (٣,٥ بلايين)، و ٧٠ في المائة من هذه الفئة يعيشون في أفريقيا وجنوب آسيا، فلم تكن تملك سوى ٢,٤ في المائة من مجموع الثروة العالمية في عام ٢٠١٦<sup>(٦)</sup>.

١١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في تضيق الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، لا يزال ثمة أوجه تفاوت كبيرة في مجال الصحة بين البلدان والمناطق. ففي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، كان العمر المتوقع لطفل يولد في سوازيلند هو ٥٥ عاما، بينما كان المتوقع لطفل يولد في اليابان أن يعيش حتى سن ٨٣ عاما. وفي المتوسط، يعيش الأفراد في البلدان المرتفعة الدخل ٨٠ سنة، في حين يعيش الأفراد في البلدان المنخفضة الدخل ٦١ سنة فقط. وبالمثل، يتفاوت معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بدرجة كبيرة جدا، حيث يبلغ المعدل ١٥٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في جمهورية أفريقيا الوسطى و ٤ وفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي في لكسمبرغ<sup>(٧)</sup>. ويوجد تفاوت واسع أيضا بين الأقاليم من حيث نسب السكان الذين يعانون من نقص التغذية (٧٩٥ مليونا في عام ٢٠١٥)، إذ توجد النسبة الأكبر منهم في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٥,٤ في المائة و ٢٧,٧ في المائة، على التوالي، في فترة ٢٠١٤-٢٠١٦) بينما تمكنت شرق آسيا وجنوب شرق آسيا من خفض نسبة نقص التغذية بدرجة كبيرة<sup>(٨)</sup>.

١٢ - ولا تزال أوجه التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم، ولا سيما التعليم الثانوي، مستمرة في بعض المناطق. فعلى الرغم مما تحقق من زيادات مثيرة للإعجاب في معدل التحاق الفتيات بالمدارس وتقليص الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لا يزال ثمة ٢٨ مليون فتاة ومراهقة<sup>(٩)</sup>

(٥) Oxfam, "An economy for the 99%", briefing paper (January 2017).

(٦) Credit Suisse, *Global Wealth Databook 2016*.

(٧) Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2017 Revision, Key*

*Findings and Advance Tables* (New York, 2017).

(٨) Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development

and World Food Programme, *The State of Food Insecurity in the World 2015: Meeting the 2015*

*International Hunger Targets — Taking Stock of Uneven Progress* (Rome, 2015).

(٩) للأغراض الإحصائية، تعرّف الأمم المتحدة "الشباب" بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و ٢٤ عاما، وتعرّف "المراهقين" بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٩ عاما.

خارج المدرسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(١٠)</sup>. وفي المتوسط، تلتحق الفتيات في المنطقة دون الإقليمية بالمدرسة لمدة ٩ سنوات، وفي بعض البلدان، يلتحقن بها لمدة ٥ سنوات فحسب، مقابل ١٧ عاما في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وفي المرحلة الإعدادية، تتركز أكبر الفجوات بين الجنسين في الدول العربية، على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، إذ بلغت الفجوة ٩ في المائة في عام ٢٠١٢. أما جنوب آسيا، فقد سدت تلك الفجوة ١ في المائة في عام ٢٠١٢. وتتسع الفجوة بين الجنسين في أوساط الأميين من البالغين<sup>(١١)</sup>، حيث تشكل النساء ثلثي البالغين الأميين في العالم البالغ عددهم ٧٤٤,٥ مليون شخص، بينما تشكل الإناث أكثر من نصف الشباب الأميين البالغ عددهم ١٠٢,١ مليون شخص.

١٣ - وقد كان للابتكارات التكنولوجية آثار كبيرة على عدم المساواة في كثير من الأبعاد. فالتكنولوجيات الجديدة يمكن أن تساعد في التغلب على الحواجز التي تفضي إلى عدم المساواة في الفرص والنتائج بالنسبة لبعض الناس. بيد أنه رغم التقدم المحرز، لا يزال ثمة تفاوت في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا. فنمو الاستثمارات في مجال التكنولوجيا يتحقق بالأساس في المناطق المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية. ومعدل استخدام الإنترنت هو ٨١ في المائة في البلدان المتقدمة النمو مقارنة بمعدل ١٥,٢ في المائة فقط في أقل البلدان نمواً. ولا يزال ثمة فجوات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين الرجال والنساء. ففي عام ٢٠١٦، وصلت شبكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة (من الجيل الثالث أو أعلى) إلى ٦٧ في المائة فحسب من سكان الريف مقابل ٨٤ في المائة من سكان العالم. وزادت الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت عالمياً من ١١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وتتسع الفجوة بدرجة كبيرة لدى أقل البلدان نمواً، حيث تبلغ ٣١ في المائة<sup>(١٢)</sup>.

## ٢ - عدم المساواة داخل البلدان

١٤ - إذا كان التفاوت في الدخل بين البلدان قد انخفض، فإن إجمالي التفاوت داخل البلدان، سواء من حيث الدخل أو غيره، قد ازداد في العديد من البلدان، مع تصاعد الاتجاهات في معظم البلدان الصناعية، وتباين الاتجاهات في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. ففي بعض البلدان النامية والصاعدة، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية، انخفض التفاوت في الدخل وإن بقيت مستوياته مرتفعة<sup>(١٣)</sup>.

١٥ - وفي الاقتصادات المتقدمة، بلغت الفجوة بين الأغنياء والفقراء أعلى مستوى تشهده منذ عقود. وتظهر البيانات الأخيرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن نسبة ١٠ في المائة الأغنى بين السكان تحصل على ٩,٦ أضعاف الدخل الذي يحصل عليه ١٠ في المائة الأكثر فقراً.

(١٠) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics,

UNESCO eAtlas of Gender Inequality in Education.

(١١) تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الإمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بأنه نسبة السكان البالغين سن الخامسة عشرة أو أكثر الذين يستطيعون قراءة وكتابة عبارة بسيطة قصيرة ذات صلة بحياتهم اليومية، مع فهم المكتوب أو المقروء. والأشخاص الذين لا يستوفون هذه المعايير يعتبرون أميين. ولمزيد من المعلومات، يُنظر [www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology\\_sheets/education/adult\\_literacy.pdf](http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/education/adult_literacy.pdf)

(١٢) International Telecommunication Union, *ICT Facts and Figures 2016* (Geneva, 2016)

(١٣) *Poverty and Shared Prosperity 2016*

وفي المتوسط، كانت الزيادة في تفاوت الدخل بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٥ سببا في تفويت حوالي ٤,٧ في المائة من النمو التراكمي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. ونتج ذلك أساسا عن الفجوة المتزايدة بين الأسر المنخفضة الدخل (ال ٤٠ في المائة الأقل دخلاً) وبقية السكان. وإضافة إلى ذلك، فإن ١ في المائة من الزيادة في حصة دخل ال ٢٠ في المائة الأغنى في سنة ما، تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٠٨ في المائة في السنوات الخمس التالية، بينما تؤدي زيادة مماثلة في حصة دخل ال ٢٠ في المائة الأكثر فقراً إلى ارتفاع النمو بنسبة ٠,٣٨ في المائة<sup>(١٤)</sup>.

١٦ - والبلدان ذات النسب المرتفعة من عدم المساواة في الدخل تكون فيها الفجوات في النتائج التعليمية أعمق بين الناس الذين تتباين خلفياتهم. فغالبية أطفال العالم ممن هم في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي وغير المتحقين بالمدارس، وعددهم ٦١ مليون طفل، هم من أسر فقيرة من المناطق الريفية، وأغلبهم فتيات. وتقول التقديرات إن ٢٠ في المائة من هؤلاء الأطفال تركوا المدرسة، و ٣٩ في المائة سيبدأون تعليمهم لاحقاً، و ٤١ في المائة لن يذهبوا إلى المدرسة البتة<sup>(١٥)</sup>. وأكثر من نصف هؤلاء الأطفال (٣٠ مليون طفل، ١٧ مليوناً منهم بنات) يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(١٦)</sup>. ولما كان التعليم أهم وسيلة للتخلص من الفقر والحد من عدم المساواة، فإن مد يد العون لهؤلاء الأطفال أمر بالغ الأهمية.

١٧ - وهناك أيضاً فوارق كبيرة في النتائج الصحية داخل البلدان. فالأدلة من ٨٠ بلداً في الفترة من العام ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ تبين أن ما أحرز من تقدم في سد الفوارق في تقزم الأطفال بين الأسر الثرية والأسر الفقيرة كان ضئيلاً أو معدوماً<sup>(١٧)</sup>. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا تزال أوجه عدم المساواة على أساس نوع الجنس والانتماء العرقي والفئة الاجتماعية - الاقتصادية قائمة في جميع النتائج الصحية الرئيسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل<sup>(١٨)</sup>. وتجد نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي في المنطقة صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية بسبب التمييز الذي من مظاهره لوم المريضات وإهمالهن والاعتداء عليهن لفظياً أو بدنياً وعدم احترام معتقداتهن التقليدية<sup>(١٩)</sup>. ويواجه هؤلاء النساء أيضاً عدم المساواة في الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة.

(١٤) Era Dabla-Norris and others, "Causes and consequences of income inequality: a global perspective", International Monetary Fund staff discussion note (2015).

(١٥) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics, UNESCO eAtlas of Out-of-School Children.

(١٦) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics, "Left behind: girls' education in Africa" interactive data tool.

(١٧) C. Bredenkamp and others, "Persistent inequalities in child undernutrition: evidence from 80 countries, from 1990 to today", *International Journal of Epidemiology*, vol. 43, issue 4, pp. 1328-1335 (2014).

(١٨) Francisco Becerra-Posada, "Health equity: the linchpin of sustainable development", *Pan American Journal of Public Health*, vol. 38, issue 1, pp. 5-8.

(١٩) Arachu Castro and others, "Assessing equitable care for Indigenous and Afrodescendant women in Latin America", *Pan American Journal of Public Health*, vol. 38, issue 2, pp. 96-109.

١٨ - ولما كان معظم الشباب ممن هم في مقتبل العمر لا يملكون مدخرات من الثروات أو الأصول، أو يملكون القليل منها، فهم عرضة بشكل خاص للوقوع في الفقر وعدم المساواة، ولا سيما عندما يمرون بفترات ممتدة من البطالة أو العمالة الناقصة. وقد أدى ركود النمو في الآونة الأخيرة، مقترنا بعوامل من قبيل التغيرات الديمغرافية، ونمو الإنتاجية، والتقدم التكنولوجي، وعدم استقرار الوظائف، إلى إعاقة توليد فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتنامية، الأمر الذي جعل جهود الحد من عدم المساواة تواجه تحديات عويصة.

١٩ - ويعاني المسنون أيضاً من مختلف أشكال عدم المساواة. فإن أقلية فقط من سكان العالم هي التي تراكم من المدخرات والأصول ما يكفيها لضمان أمنها الاقتصادي في سن الشيخوخة. وبالتالي فإن التفاوت في الدخل واقع على الفقراء من المسنين مواجهته. ونسبة التغطية بالمعاشات التقاعدية في أوروبا وأمريكا الشمالية هي الأعلى (فوق ٩٠ في المائة)، بينما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الأدنى (١٧ في المائة)<sup>(٢٠)</sup>. وفي بلدان كثيرة، توجد بين المسنين أوجه من عدم المساواة بحسب مكان الإقامة ونوع الجنس. فالمسنون المقيمون في الريف، على سبيل المثال، حظوظهم أقل في الحصول على معاش تقاعدي من حظوظ المسنين المقيمين في المدن، لأن الوظائف التي تتيحها أسواق العمل في الريف تكون عادة غير نظامية وغير مضمونة. ومعدلات تغطية النساء المسنات بالخطط القائمة على الاشتراكات أقل من معدلات تغطية المسنين من الرجال، وغالباً ما يكون الفرق شاسعاً (انظر [A/69/180](#)). وهذا يعود إلى حد بعيد إلى انخفاض مستويات مشاركة النساء في القوى العاملة وتدني أجورهن، وعملهن في وظائف غير مستقرة أو غير نظامية، وغلبة طابع القُصْر وعدم الاستمرارية على مساراتهن المهنية بسبب توليهن القيام بتقديم الرعاية غير المدفوعة الأجر.

## جيم - استراتيجيات معالجة عدم المساواة في جميع أبعادها

٢٠ - لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات لمكافحة أوجه عدم المساواة. فكل بلد يأخذ بعين الاعتبار ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والديمقراطية لوضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتسقة تعالج بفعالية الأسباب المختلفة لعدم المساواة. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تقوم على سياسات شاملة ومنصفة تهدف إلى تحقيق أهداف الإنصاف والنمو في آن واحد، لأن هذين الهدفين يتكاملان ولا يتنافيان.

٢١ - ويمكن أن يسهم تعزيز المساواة أو سياسات إعادة التوزيع في نمو الدخل لجميع شرائح المجتمع، ولكن بوتيرة نمو أسرع من المتوسط بين الـ ٤٠ في المائة الأشد فقراً من السكان<sup>(٢١)</sup>. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب والاستهلاك المحليين، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار الطويل الأجل، وفي الوقت نفسه كسر الحلقة المفرغة للفقر وعدم المساواة. وفي الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، يُعد تعميق الإدماج المالي أيضاً أداة فعالة لدعم الطلب الكلي.

(٢٠) International Labour Organization, *World Social Protection Report 2014/15* (Geneva, 2014)

(٢١) تسعى الغاية ١ من الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان نمو الدخل في صفوف الـ ٤٠ في المائة الأشد فقراً من السكان في كل بلد بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني.

٢٢ - وينبغي أن تكون الاستثمارات في الهياكل الأساسية والصحة والتعليم وتنمية المهارات جزءاً من استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق النمو الشامل للجميع والحد من الفقر وعدم المساواة. فإن استثماراً كهذا في رأس المال البشري والاجتماعي يزيد من الإنتاجية ويعزز الإدماج الاجتماعي ويؤدي إلى إيجاد فرص العمل اللائق. وتبين الأدلة أكثر فأكثر أن البلدان ذات معدل الضريبة المرتفع والنفقات الاجتماعية المرتفعة تنخفض فيها عدم المساواة ويزداد التماسك الاجتماعي. فالحكومات يتعين عليها أن تجعل السياسة الضريبية ونظم الضرائب أكثر فعالية وشمولاً وإنصافاً<sup>(٢٢)</sup>، وأن تحدد من التهرب من دفع الضرائب، وتحدد مصادر التمويل المبتكرة لتأمين مستويات كافية من النفقات الاجتماعية اللازمة، والمحافظة عليها، لتوسيع التغطية بهدف حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية، والعناصر الأخرى للحماية الاجتماعية.

٢٣ - والإدماج الاجتماعي من خلال العمالة المنتجة والعمل اللائق من القنوات الرئيسية للحد من عدم المساواة وزيادة أثر النمو من حيث القضاء على الفقر. ولسد الثغرات بين المراكز الحضرية والأرياف، فإن الاستثمار في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية أمر حاسم لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الدخل وتحسين نوعية حياة الأسر الريفية. ومن شأن توليد الوظائف، وبخاصة الوظائف الكثيفة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن يساعد في تنويع الاقتصاد الريفي وتحويل المناطق الريفية إلى مصدر للعمالة، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الهجرة من الريف إلى المدن ومن مظاهر التفاوت بين الأرياف والمدن. ومن شأن إيجاد الوظائف في مجال إدارة الموارد الطبيعية أن يساعد على حماية وإصلاح البيئة وتعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ محلياً.

٢٤ - وينبغي معالجة مشكلة العمل الهش - أي الأعمال التي تتطلب مهارات متدنية والوظائف المنخفضة الإنتاجية في القطاع غير النظامي والتي لا تؤمن حماية اجتماعية، أو تؤمن حماية اجتماعية محدودة - من خلال تيسير الانتقال من الشكل غير النظامي إلى الشكل النظامي، وتعزيز قدرات مؤسسات العمل، وتحسين فرص الحصول على الائتمانات وتسخير التكنولوجيات وإيجاد حوافز للابتكار. وينبغي للبلدان أن تعزز التدريب المهني وتدرّس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز الصلة بين البحوث والسياسات، وتهيئة فرص الاستثمار للتخفيف من حدة التهديدات المحتملة لانعدام الأمن الوظيفي الناتجة عن الابتكار التقني، بما في ذلك الرقمنة والدكاء الاصطناعي. وفي الاقتصادات المتقدمة، يمكن، عند الضرورة، النظر في مسألة الدخل الأساسي الشامل.

٢٥ - ومن المهم أن تكون لدى المؤسسات القدرة اللازمة لتعزيز الاتساق والتنسيق في مجال السياسات بين مختلف الوزارات، وإجراء تقييمات للمخاطر والجوانب الضعف، وجمع البيانات المصنفة العالية الجودة، وحشد الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وتؤدي الشراكات الدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، دوراً حاسماً في بناء قدرات البلدان ذات الموارد الأكثر محدودية لوضع وتنفيذ سياسات فعالة.

٢٦ - وتزيد البلدان من تعبئة الموارد المحلية لأغراض الاستثمار في رأس المال البشري، وبناء القدرات في مجال تحسين التأقلم والتكيف. ففي الفلبين، على سبيل المثال، مكنت زيادة الضرائب على التبغ والكحول (قانون إصلاح الضريبة على المعاصي المعتمد عام ٢٠١٢) من توسيع التغطية الصحية لتشمل

(٢٢) International Monetary Fund, "Tax policy for developing countries", *Economic Issues*, No. 27 (٢٢).



٤٥ مليون شخص إضافي في الفلبين<sup>(٢٣)</sup>. وبالمثل، فإن الضريبة على المعاملات المالية، وهي ضريبة صغيرة على الأدوات المالية من قبيل الأسهم والسندات والمعاملات بالعملة الأجنبية والمشتقات وأصول وخصوم المصارف لتمويل نفقات الحماية الاجتماعية، طبقت في ما لا يقل عن ٤٠ من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. وسمحت الضرائب على المعاملات المالية للبرازيل بتوسيع خدمات الحماية الاجتماعية والحد من عدم المساواة<sup>(٢٤)</sup>.

٢٧ - ويمكن استكشاف الدور الذي يمكن أن يكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات من قبيل تحسين إمكانات الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز المساواة، وزيادة الكفاءة والفعالية، وتعزيز النمو الأخضر، وتوسيع نطاق المبادرات المبتكرة. بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البنى التحتية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، لم يشهد بعد زيادة ذات شأن بسبب القيود القائمة، بما في ذلك عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية، وعدم جاذبية نسبة المكاسب إلى المخاطر. ومن المهم وضع معايير واضحة للأثر الحقيقي الناتج عن الاستثمارات الاجتماعية والحد من مخاطر هذه الاستثمارات. ومن الأمثلة الواعدة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مبادرة الصين المسماة "حزام واحد وطريق واحدة"، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي ورفع ثلاثة بلايين من ذوي الدخل المنخفض إلى الطبقة الوسطى<sup>(٢٥)</sup>.

٢٨ - وللمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة آثار كبيرة على تحقيق النمو الشامل للجميع. فالتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس، لا سيما من خلال سد الفجوات بين الجنسين في مجال المشاركة في سوق العمل، يؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٢٦)</sup>. وللاستفادة من كامل الطاقات التي تملكها المرأة، يلزم بذل مزيد من الجهود للربط بشكل أفضل بين القضايا الجنسانية وسياسات النمو الشامل للجميع، على سبيل المثال، عن طريق القضاء على التحيز الجنساني في النظام الضريبي.

٢٩ - العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور أساسية في تعزيز الإنصاف والشمولية. ومن أجل سد الفجوات الرقمية، تُشجّع البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير ودعم تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التمكينية الرئيسية، مع التخفيف من المخاطر الناشئة عن هذه التكنولوجيات. وينبغي الحد من أي حواجز قائمة تمنع إتاحة هذه التكنولوجيات بشكل جيد، أو إزالة هذه الحواجز. وينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تعزز نشر التكنولوجيا من خلال تنفيذ تغييرات مؤسسية وتبادل المعارف وإقامة الشراكات.

World Health Organization, "Sin Tax expands health coverage in the Philippines" (May 2015), [available](http://www.who.int/features/2015/ncd-philippines/en/) (٢٣).  
from www.who.int/features/2015/ncd-philippines/en/

International Labour Organization, "Delivering social protection for all", Inter-Agency Task Force on Financing for Development issue brief (Geneva, October 2016) (٢٤).

Economic Commission for Europe, "Promoting people first public-private partnerships (PPPs) for the UN SDGs", Inter-Agency Task Force on Financing for Development Issue Brief (Geneva, July 2016) (٢٥).

David Cuberes and Marc Teignier, "Gender gaps in the labor market and aggregate productivity", Sheffield Economic Research Paper (University of Sheffield, 2012) (٢٦).

### ثالثاً - المسائل المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين

٣٠ - قامت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الخامسة والخمسين، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، باستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

### ألف - الموضوع ذو الأولوية: استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

٣١ - عقدت الدول الأعضاء العزم، إلى جانب سعيها للقضاء على الفقر، على إنهاء الجوع ومكافحة عدم المساواة وبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع. وتعهدت بأن لا تترك أحداً خلف الركب وأن تصل أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. وفي كل مجتمع، غالباً ما تكون النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب وكبار السن والسكان الأصليون، من بين فئات أخرى، هم من تخلفهم عجلة التقدم وراءها. وعلى الصعيد الدولي، تشمل مجموعات البلدان الأشد تخلفاً عن الركب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تمتلك هذه المجموعات سوى موارد وقدرات إنتاجية محدودة يمكن أن تسخرها في مكافحة الفقر.

### ١ - التقدم المحرز في القضاء على الفقر

٣٢ - أحرزت معظم مناطق العالم تقدماً في القضاء على الفقر المدقع. واستناداً إلى خط للفقر محدد في ١,٩٠ دولاراً في اليوم، فإن ٣٥ في المائة من سكان العالم كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام ١٩٩٠، ثم انخفضت تلك النسبة إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٣. وسجلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث انخفضت النسبة من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، أقوى تقدم أُحرز في هذا الشأن، تقوده الصين إلى حد بعيد. ونجحت ثلاث مناطق في تقليص معدلاتها المسجلة في عام ١٩٩٠ بما لا يقل عن الثلثين بحلول عام ٢٠١٣، وهي: جنوب آسيا (من ٤٥ في المائة إلى ١٥ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (من ١٦ في المائة إلى ٥ في المائة)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من ٦ في المائة إلى ٢ في المائة). وعلى النقيض من ذلك، شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتيرة بطيئة في تراجع الفقر المدقع، إذ نزل معدله من ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣<sup>(٢٧)</sup>. وظل عدد من يعانون من الفقر المدقع، وإن بدأ يتراجع، في حدود ٧٦٧ مليون شخص في عام ٢٠١٣. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، انخفض العدد بالأساس في شرق آسيا والمحيط الهادئ (٧١ مليون شخص) وفي جنوب آسيا (٣٧ مليون شخص). وعلى النقيض من ذلك، انخفض العدد بحوالي ٤ ملايين شخص فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي كان ٣٨٩ مليون شخص فيها لا يزالون يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في عام ٢٠١٣.

٣٣ - وسجلت البلدان النامية في الآونة الأخيرة زيادة في الفقر النسبي (دخل الأسر المعيشية دون نسبة ٦٠ في المائة من متوسط الدخل الوطني)، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت نسبة الفقر النسبي إلى ١٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ بعد فترة طويلة من الاستقرار عند نسبة ١٦,٥ في المائة

(٢٧) World Bank, World Bank Open Data. Available from <http://data.worldbank.org>

إلى غاية عام ٢٠٠٨<sup>(٢٨)</sup>. وفي البلدان النامية، كان ما يقدر بنحو ٣٠٠ مليون شخص يعيشون في الفقر النسبي في عام ٢٠١٢.

٣٤ - والنساء والأطفال أكثر الفئات تأثراً بالفقر. وفي البلدان النامية، يعيش أكثر من نصف جميع الأطفال دون سن ١٥ في حالة فقر مدقع أو معتدل. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يعيش ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن ١٨ في الفقر، مع وجود اختلافات واسعة بين البلدان، تتراوح بين ١٠ في المائة في الدانمرك وأيسلندا والنرويج إلى ٣٣ في المائة في إسرائيل ورومانيا<sup>(٢٩)</sup>.

## ٢ - استراتيجيات القضاء على الفقر

٣٥ - أثبت النمو الاقتصادي السريع والممتد لفترات طويلة من الوقت أنه العامل الرئيسي في الحد من الفقر المدقع. فهذا النمو يتيح الموارد اللازمة لزيادة الاستثمار في المجالات الحساسة من قبيل التعليم والصحة والبنى التحتية والحماية الاجتماعية. بيد أن النمو الاقتصادي لوحده ليس كافياً للقضاء على الفقر ما لم تواكبه استراتيجيات تكفل تقاسم ثمار النمو على نطاق واسع وبالتساوي. وينبغي أن يكون السكان الذين يعيشون في الفقر قادرين على المساهمة في نمو يولد فرص العمل اللائق ويرفع من الدخل، وأن يستفيدوا من هذا النمو. ولكي يكون النمو أكثر شمولاً، يجب أن يولد فرص العمل اللائق في القطاعات التي غالباً ما يشارك فيها السكان الذين يعيشون في الفقر، مثل الزراعة والصناعات التحويلية الكثيفة العمالة.

٣٦ - وغالباً ما يجد العمال الفقراء أنفسهم عالقين في وظائف غير مضمونة تتسم بتدني المهارات والدخل والإنتاجية. كما أنهم أكثر عرضة إلى الانخراط في الزراعة والأنشطة الاقتصادية الريفيه، وأن يعملوا في القطاع الاقتصادي غير النظامي. لذلك، فإن السياسات التي تعزز المهارات وتشجع القطاعات الكثيفة العمالة والعالية الإنتاجية، والتي تحول أنشطة الاقتصاد غير النظامي إلى القطاع الاقتصادي الرسمي، تكون لها أهمية حاسمة في زيادة الإنتاجية ومشاركة العمال الفقراء في سوق العمل، وبالتالي الرفع من دخلهم. ويمكن لسياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية التي تحسن جودة الوظائف أن تساعد في تخفيض نسبة الفقر. وتساعد هذه السياسات، التي تشمل الحد الأدنى للأجور وأنظمة العمالة والأحكام المتعلقة بالضمان الاجتماعي، في تحسين الأجور وظروف العمل، وكذلك في تحقيق الأمن الوظيفي.

٣٧ - وقد ثبت أن الاستثمار في التعليم والصحة استراتيجية ناجعة للقضاء على الفقر تساهم أيضاً في الحد من أوجه عدم المساواة. فالقضاء على الفقر يتطلب أن يحصل الأطفال والشباب على التعليم والمهارات الضروريين من أجل مستقبل أفضل. وينبغي أن تشمل الاستثمارات في التعليم أيضاً البنى التحتية الاجتماعية من قبيل المرافق الصحية النظيفة والفصل بين الجنسين، إضافة إلى المدرسين المدربين تدريباً جيداً والقادرين على توفير تعليم جيد للجميع، لا سيما للفقراء والإناث من الأطفال والشباب.

International Labour Organization, *World Employment Social Outlook: Trends 2016* (Geneva, ٢٠١٦)

.International Labour Office, 2016)

United Nations Children's Fund Office of Research, *Building the Future: Children and the Sustainable* (٢٠١٦)

.Development Goals in Rich Countries, Innocenti Report Card 14 (Florence, Italy, 2017)

وللاستثمار في الصحة أيضاً أثر عظيم في الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، تحول العلاجات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا دون فقدان الإنتاجية أو الدخل بسبب المرض أو الوفاة.

٣٨ - وفي المناطق الريفية، وإلى جانب سياسات التنمية الريفية التي تشمل سياسات إعادة توزيع الأراضي، فإن من الأهمية بمكان من أجل الحد من الفقر تحسين الوصول إلى أسواق القروض النظامية، وزيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء في الميكنة وخدمات الإرشاد الزراعي واستخدام الأسمدة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أيضاً للتخفيف من وطأة الفقر وضع سياسات لتحقيق التحول الهيكلي لتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل توسيع فرص العمل في قطاعي الصناعة التحويلية العالية الإنتاجية والخدمات، وذلك بغية تحويل العمالة عن قطاع الزراعة التقليدية.

٣٩ - وتُعد سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية أساسية للقضاء على الفقر والحد من الهشاشة عن طريق تضيق نطاق تعرض الناس للمخاطر، وتعزيز قدراتهم وقدرتهم على الصمود، وتشجيع مشاركتهم في سوق العمل، وزيادة الفرص المتاحة أمامهم. وتؤثر التحويلات الاجتماعية، بما فيها التحويلات النقدية المشروطة، تأثيراً كبيراً في الحد من الفقر في العديد من مناطق العالم، وتحقق نتائج أسرع بكثير من النمو الاقتصادي. ولكن، لكي تكون مزايا الحماية الاجتماعية فعالة، يجب أن تصل إلى الفقراء والفئات الهشة.

٤٠ - ومن البلدان من التزم في الآونة الأخيرة بتوفير نظم وتدابير للحماية الاجتماعية لجميع الناس تكون مستدامة مالياً ومناسبة للسياق الوطني، تشمل حدوداً دنياً للحماية الاجتماعية، وتركز على أشد الناس فقراً. وبالمثل، فإن واضعي السياسات في بعض البلدان بدأوا يستكشفون ويجربون فكرة الدخل الأساسي الشامل، التي تدعم توفير أجر معيشي عوضاً عن الحد الأدنى للأجر.

## باء - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً

### ١ - أفريقيا: التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال التنمية الاجتماعية

٤١ - على الصعيد العالمي، جددت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تأكيد التزام المجتمع الدولي بدعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتهدف جميع هذه الأطر الإنمائية الإقليمية والدولية إلى جعل أفريقيا متكاملة ومزدهرة وتنعم بالسلام.

٤٢ - وقد أحرزت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في النمو الاقتصادي، وإن كان معدل النمو قد تباطأ. وبالمثل، قطعت أفريقيا أشواطاً هامة في التنمية الاجتماعية، ولكن أعداد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من نقص التغذية ومن البطالة ولا يذهبون إلى المدرسة لا تزال مرتفعة جداً. كما أن مستويات الاعتلال والوفيات لا تزال مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، تشهد القارة ارتفاعاً في تفاوت الدخل وفي البطالة في صفوف الشباب، وهما عاملان يمكن أن يشكلا تحدياً للسلم والأمن، لا سيما في الدول الهشة. ويلزم بذل جهود مكثفة للتصدي لجميع تلك الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

٤٣ - وانخفضت معدلات الفقر المدقع في أفريقيا، ولكن هذا الانخفاض كان بطيئاً. وعليه، كان ٣٩ في المائة من سكان القارة لا يزالون يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم

في عام ٢٠١٣<sup>(٣٠)</sup>. وبالنظر إلى البطء الذي ينخفض به مستوى الفقر، مصحوباً بالنمو السكاني السريع، راح معدل السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتزايد إلى غاية عام ٢٠١٠، لكنه أخذ في الانخفاض منذ ذلك الوقت. ولكن، في عام ٢٠١٣، كان في هذه المنطقة دون الإقليمية نصف سكان العالم ممن يعيشون في فقر مدقع، أي ٣٨٩ مليون نسمة.

٤٤ - وقد أسهم في التقدم المحرز في أفريقيا على طريق الحد من الفقر النمو الاقتصادي القوي الذي حققته القارة، إذ إن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة تفوق ٥ في المائة سنوياً في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٤. بيد أن هذا النمو لم يولد فرص عمل كافية بسبب الطبيعة المغلقة للقطاعات التي أسهمت فيه، وهي قطاعات تعتمد على الموارد بكثافة، كما أنها قطاعات يغلب فيها ألا يستفيد من ثمارها سوى الفئات الأكثر غنى<sup>(٣١)</sup>. وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي المرتفع في أفريقيا كثيراً ما زاد من حدة أوجه عدم المساواة ومن تفاقم الفقر في بعض الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، تباطأ اقتصاد المنطقة، ويقدر أن نموه لم يتجاوز نسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية على مصدري الموارد<sup>(٣٢)</sup>. ويفرض هذا السياق المشوب بضعف النمو تحديات إضافية تجعل من الصعب الحفاظ على التقدم الذي أحرز سابقاً بشق الأنفس في مجال الحد من الفقر.

٤٥ - ويتفشى الفقر الشديد في أفريقيا إلى جانب مستويات مرتفعة ومتفاقمة من عدم المساواة في بعض البلدان. فست من البلدان التسع الأكثر افتقاراً إلى المساواة في العالم هي بلدان أفريقية<sup>(٣٣)</sup>، والقارة هي ثاني أكثر مناطق العالم افتقاراً إلى المساواة. ولتحقيق انخفاض ملموس في مستويات الفقر، ينبغي تحقيق النمو الشامل للجميع، ويجب كفالة النمو الاقتصادي المرتفع المصحوب بانخفاض كبير في مستويات عدم المساواة من أجل تعظيم أثر النمو على الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن أوجه عدم المساواة المتصلة بالدخل وبنوع الجنس تؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي في أفريقيا، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض.

٤٦ - وقد تمكنت أفريقيا من تخفيض مستويات الجوع كما هو واضح من نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، حيث نزلت هذه النسبة من ٢٨ في المائة إلى ٢٠ في المائة بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٤-٢٠١٦<sup>(٣٤)</sup>. وضمن هذه المنطقة، انخفضت تلك النسبة بمحده في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٣٣ في المائة إلى ١٩ في المائة. وعلى الرغم من انخفاض هذه المعدلات، زادت أعداد السكان الذين يعانون من نقص التغذية من ١٨٢ مليون شخص إلى ٢٣٣ مليون شخص في أفريقيا، وتضم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غالبية هؤلاء (٨٧,٢ في المائة). ومع ذلك، تمكنت بعض المناطق، مثل غرب آسيا، من تخفيض أعداد السكان الذين يعانون من نقص التغذية.

(٣٠) *Poverty and Shared Prosperity 2016*.

(٣١) African Development Bank Group, Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and United Nations Development Programme, *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation* (Paris, OECD Publishing, 2016).

(٣٢) *World Economic Situation and Prospects 2017* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.C.2).

(٣٣) وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (توزيع الدخل أو الاستهلاك). متاح على الرابط: <http://wdi.worldbank.org/table/1.3>.

(٣٤) *The State of Food Insecurity in the World 2015*.

٤٧ - وتوجد في أفريقيا قوى عاملة هي الأسرع نمواً في العالم، حيث ٦٠ في المائة من سكان القارة كانوا دون سن الخامسة والعشرين في عام ٢٠١٥<sup>(٣٥)</sup>. ولا تزال البطالة والعمالة الناقصة والعمالة غير النظامية من التحديات الرئيسية. وعموماً، انخفض معدل البطالة بعد عام ٢٠١٠، لكن يتوقع أن يظل ثابتاً عند نسبة ٨ في المائة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، الأمر الذي يضيف ١,٢ مليون شخص إلى صفوف العاطلين. ويثير ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب والإناث القلق بصفة خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي شمال أفريقيا، كان معدل مشاركة هذه الفئة في القوى العاملة هو الأدنى في العالم، بنسبة ٤٨,٢ في عام ٢٠١٥<sup>(٣٦)</sup>. وكانت البطالة أعلى في صفوف الشباب منها في صفوف البالغين بأكثر من ثلاثة أضعاف، وكانت بطالة الشباب الأعلى في العالم، بنسبة ٣٠ في المائة عام ٢٠١٥. والبطالة في صفوف الإناث ضعف معدل البطالة في صفوف الذكور بمعدل يتوقع أن يصل إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٧<sup>(٣٧)</sup>.

٤٨ - ومع أن متوسط معدل البطالة كان منخفضاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٧ في المائة في عام ٢٠١٦)، فقد كان يخفي تفاوتات كبيرة بين البلدان، حيث كان في جنوب أفريقيا أعلى معدل، بأكثر من ٢٦ في المائة<sup>(٣٨)</sup>. وفي هذه المنطقة دون الإقليمية، يكمن التحدي الرئيسي في سوق العمل في تدني نوعية العمالة، لا سيما في أوساط الشباب والنساء. فعلى سبيل المثال، كان ٧٠ في المائة من الشباب العاملين فقراء في عام ٢٠١٦.

٤٩ - وفي مجال التعليم، شهد الالتحاق بالمدارس الابتدائية تقدماً مطرداً في أفريقيا. واقتربت منطقة شمال أفريقيا من تعميم التعليم الابتدائي، وتمكنت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من زيادة صافي معدل الالتحاق بالمدرسة من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠١٤، الأمر الذي أسفر عن تخفيض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من ٤٥ مليون إلى ٣٤ مليون خلال نفس الفترة على الرغم من زيادة عدد الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي<sup>(٣٩)</sup>. وحققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر المكاسب في المشاركة في التعليم الثانوي خلال نفس الفترة من خلال زيادة صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٢٠ في المائة إلى ٣٣ في المائة.

٥٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود المشهودة والتقدم الملحوظ، تظل معدلات إكمال التعليم وجودته من التحديات التي تتطلب تركيزاً خاصاً عليها، وذلك بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية

Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2015 Revision, Key* (٣٥)

*Findings and Advance Tables* (New York, 2015).

*World Employment Social Outlook: Trends 2016* (٣٦)

*Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation* (٣٧)

(٣٨) المرجع نفسه.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics, UIS-Stat (٣٩)

database, data and indicators on education. Available from <http://data.uis.unesco.org>

والاجتماعية. فإن ثلث الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول لا يبلغون الصف الأخير من التعليم الابتدائي<sup>(٤٠)</sup>، ولا يكتسب الكثير من الطلاب المهارات الأساسية في القراءة والرياضيات.

٥١ - وعلى مر السنين، أدت زيادة مطردة في تغطية التحصين وتوافر اللقاحات والعلاجات إلى تحسن الصحة ومعدلات البقاء على قيد الحياة في أفريقيا<sup>(٤١)</sup>. ومع ذلك، لا تزال تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحديات كبيرة. ففي عام ٢٠١٥، شهدت المنطقة أكثر من نصف وفيات الأمهات و ٩٢ في المائة من الوفيات من الملاريا في جميع أنحاء العالم. وتوفيت نسبة مرتفعة من مواليدها الجدد في أول شهر، أي حوالي ٣٠ مولودا لكل ١٠٠٠ ولادة.

٥٢ - وبالنسبة لجميع المؤشرات المذكورة أعلاه، لا تزال الفجوات الواسعة بين الأغنياء والفقراء، والذكور والإناث، والمتعلمين وغير المتعلمين، والمناطق الحضرية والريفية، قائمة داخل البلدان.

## ٢ - الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا

٥٣ - تواجه أقل البلدان نموا تحديات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية، وكذلك الحفاظ على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع، تحتاج هذه البلدان إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي. بيد أن النمو الاقتصادي قد تباطأ منذ عام ٢٠١٢، ليلبلغ معدل ٣,٦ في المائة عام ٢٠١٥، وهو أقل بكثير من هدف ٧ في المائة سنويا على الأقل الذي أوصى به برنامج عمل عام ٢٠١١ لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية، وما كان له من أثر قوي على البلدان الأفريقية المصدرة للسلع الأساسية والمصنفة ضمن أقل البلدان نموا، هو السبب الرئيسي وراء هذا الأداء الضعيف<sup>(٤٢)</sup>.

٥٤ - وأما من حيث المؤشرات الاجتماعية، فقد انخفض معدل الفقر باطراد ولكنه لا يزال مرتفعا وأكثر انتشارا في أقل البلدان نموا، حيث كان ٥١ في المائة من مجموع سكان هذه البلدان، أي نحو ٤٠٠ مليون شخص، يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٦<sup>(٤٣)</sup>. وبالمثل، انخفض معدل انتشار نقص التغذية وإن كان ببطء. فقد كان واحد من كل أربعة أشخاص في أقل البلدان نموا يعاني من نقص التغذية في عام ٢٠١٥<sup>(٤٤)</sup>، وارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية في البلدان الأفريقية المصنفة ضمن أقل البلدان نموا، منذ عام ١٩٩٠<sup>(٤٥)</sup>. ولا بد من تحقيق نمو وحماية اجتماعية شاملين للجميع للقضاء

(٤٠) Economic Commission for Africa, African Union, African Development Bank Group and United Nations Development Programme, *MDG Report 2015: Lessons Learned in Implementing the MDGs — Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals* (Addis Ababa, 2015)

(٤١) World Health Organization (WHO), *The Health of the People: What Works — The African Regional Health Report 2014* (Brazzaville, WHO Regional Office for Africa, 2014)

(٤٢) *The Least Developed Countries Report 2016: The Path to Graduation and Beyond — Making the Most of the Process* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.9)

(٤٣) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *State of the Least Developed Countries 2016* (2016)

(٤٤) World Bank, World Bank Open Data. Available from <http://data.worldbank.org>

(٤٥) *The State of Food Insecurity in the World 2015*

على الفقر والجوع في هذه المجموعة من البلدان، ولا سيما البلدان التي تعتمد سبل العيش فيها على الزراعة. كما تحسّن الحماية الاجتماعية الوصول إلى مستوى أفضل من التغذية والتعليم والرعاية الصحية.

٥٥ - وظلت البطالة منخفضة في أقل البلدان نمواً، بمعدل يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة منذ تسعينات القرن العشرين. بيد أن العمالة الناقصة متفشية، حيث كان ٤٠ في المائة من العمال يعملون أقل من ٣٥ ساعة أسبوعياً في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، يعمل معظم العمال في القطاع غير الرسمي، حيث إن ٦ في المائة فقط من جميع العمال تشملهم قوانين العمل والحماية الاجتماعية من خلال عقود خطية. وتشكل بطالة الشباب أيضاً تحدياً كبيراً في هذه المجموعة من البلدان بمعدل يساوي ضعف معدل البطالة في صفوف الكبار. وعلاوة على ذلك، يعمل أكثر من نصف الشباب، في كثير من البلدان، في قطاع العمل غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الشباب صعوبات كبيرة في إيجاد العمل اللائق والأمن، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل. وكعلاج للحالة الأخيرة، من الأهمية بمكان جعل النظام التعليمي يزود المتعلمين بمعارف ومهارات تناسب ما يطلبه أرباب العمل عن طريق النهوض بنوعية التعليم وتشجيع نظم التدريب المهني المزدوج التي توفر التعلم في العمل وفرص التمرس المهني، وتدمج النظرية والممارسة من خلال التعاون بين المدارس وأرباب العمل في مجال تطوير المهارات<sup>(٤٦)</sup>.

٥٦ - وشهد التعليم الابتدائي تقدماً كبيراً في أقل البلدان نمواً. فقد ارتفع صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>(٤٧)</sup>. بيد أن معدلات إتمام التعليم الابتدائي وجودته في حاجة إلى التعزيز. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي في أقل البلدان نمواً ضعف المتوسط العالمي تقريباً<sup>(٤٨)</sup>. ويلزم أيضاً زيادة معدلات التسجيل في التعليم الثانوي والعالي نظراً لأن صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي لم تزد على ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٤<sup>(٤٩)</sup>. وأخيراً، يتعين تضيق الفوارق الجنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وقد ساعدت زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم، والتي أتاحت تنفيذ سياسات مثل مجانية التعليم الابتدائي وبرامج التغذية المدرسية وبناء فصول دراسية جديدة وإنشاء مدارس مجتمعية، على تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

٥٧ - وحققت أقل البلدان نمواً تحسينات كبيرة في مجال بقاء الأطفال على قيد الحياة. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥، تم تخفيض معدل وفيات الرضع إلى نصف ما كان عليه (من ٩٩ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة إلى ٥١ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة)، وكان الانخفاض أسرع في نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من ١٧٦ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة إلى ٧٣ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة)<sup>(٥٠)</sup>. فالسياسات التي توفر التدخلات العالية الأثر والفعالة من حيث التكلفة في مجالي الصحة والتغذية من شأنها أن تساعد على الحد من معظم وفيات الأطفال العائدة لأسباب يمكن منعها. ومن هذه

(٤٦) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics, UIS-Stat database.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) *The Least Developed Countries Report 2016*.

(٤٩) *State of the Least Developed Countries 2016*.

(٥٠) *The Least Developed Countries Report 2016*.



التدخلات منح الأسر والمجتمعات المحلية فرص الحصول على المهارات الأساسية والمعرفة الصحية الأساسية، مثل ممارسات التغذية السليمة والنظافة الصحية.

## جيم - تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية

٥٨ - استعرضت لجنة التنمية الاجتماعية، في إطار برنامج عملها، تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية أيضا.

٥٩ - ويُعترف على نطاق واسع بدور الأسر في تعزيز التنمية البشرية على الصعيدين الوطني والدولي. فمما لا شك فيه أن السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز رفاه الأسر تسهم في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة. وقد يؤدي عدم إدراج السياسات الأسرية في أطر التنمية الاجتماعية الشاملة إلى زيادة أوجه عدم المساواة.

٦٠ - ويرجع الفضل في الحد من الفقر عموما وكسر حلقة انتقال الفقر من جيل إلى جيل إلى التحويلات النقدية لصالح الأسر الضعيفة. كما أن الاستثمارات في تحقيق التوازن بين واجبات العمل والحياة الأسرية وفي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أفضت إلى تحسين ظروف العاملين من الآباء والأمهات، الأمر الذي ساهم بدوره في تحقيق نتائج أفضل للأطفال والشباب. وهناك أيضا اعتراف متزايد بضرورة أن تتقاسم الأسر والدولة والسوق والمجتمع المدني مسؤوليات الرعاية بهدف تعزيز رفاه العام للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات عموما. ويشير أيضا تبادل الممارسات الجيدة في الآونة الأخيرة في مجال السياسات الأسرية إلى أنه من المهم بنفس القدر تعزيز النهج المتكامل والمتعدد الأجيال إزاء الحماية الاجتماعية التي تراعي أيضا مسؤوليات الرعاية.

٦١ - وأكدت الدول الأعضاء أهمية دعم رفاه المسنين وحقوقهم، وهم من الفئات التي تركها الركب وراءه. ورغم أن المسنين أصبحوا يعيشون عمرا أطول، فإن كثيرين منهم مستوياتهم المعيشية متدنية، وهم إما يعيشون في فقر أو معرضون لخطر السقوط في الفقر. وقد ركزت العديد من الحكومات على توسيع وتعميق نطاق نظم الحماية الاجتماعية بغية تعزيز الحد من الفقر وتحسين رفاه المسنين، ولا سيما من خلال المعاشات التقاعدية القائمة على دفع اشتراكات والأخرى غير القائمة على دفع اشتراكات. بيد أن مستويات استحقاقات المعاشات التقاعدية ليست كافية دائما لتمكين المسنين من العيش فوق خط الفقر وفي كرامة. وتعد الحالة الصحية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية بتكلفة ميسورة، وكذلك توافر الرعاية الميسرة، من العوامل التي تؤثر في الفقر في سن الشيخوخة. والمسنات من النساء أكثر عرضة بكثير من الرجال المسنين لخطر الفقر.

٦٢ - وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل الشباب وبمشاركتهم من الأولويات الحالية والمقبلة للعديد من الدول الأعضاء، بالاقتران مع تحقيق أطر إنمائية أخرى، بما في ذلك برنامج العمل العالمي للشباب، بطريقة متكاملة. وبغية الاضطلاع بالمسؤوليات المذكورة أعلاه، تواصل الدول الأعضاء التصدي لتحديات بطالة الشباب وعماثلهم الناقصة بسبل منها أنواع شتى من السياسات والبرامج المتعلقة بتنظيم المشاريع، وتعزيز الوظائف والصناعات المراعية للبيئة، وبرامج العمالة المحددة الهدف.

٦٣ - ولا يزال التعليم الجيد والعمل اللائق من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي للشباب من الأمور ذات الأهمية في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذت الدول الأعضاء التدابير المناسبة في هذه المجالات، من قبيل

توفير التدريب على المهارات المهنية، ووضع وتنفيذ المبادرات الهادفة من أجل معالجة حالة الشباب المهمشين، وزيادة التمويل المتاح للطلاب، وتحديد أولويات التعليم التكنولوجي والبرامج التكنولوجية من أجل سد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم.

٦٤ - وفي مجال الإعاقة، بُذلت جهود وأحرز تقدم في تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات الاقتصادية والمدنية والسياسية على الصعيد الوطني. ويُقدر أن عوائد الاستثمار في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة تفوق عوائد الاستثمار في تعليم الأشخاص غير ذوي الإعاقة بمرتين أو ثلاث مرات. وينبغي وضع الأطفال ذوي الإعاقة، قدر الإمكان، في المدارس العادية لأن وضعهم في مدارس خاصة يرفع من تكلفة التعليم بما يصل إلى ثلاث مرات ويؤدي أيضاً إلى إعادة ترسيخ التمييز على أساس الإعاقة. وتشير بلدان عدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بوضوح في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالعمالة وتشملهم في سياسات المشتريات العامة وبرامج التوظيف في القطاع العام وبرامج الأشغال العامة الأخرى. وقد اعتمدت عدة بلدان أخرى نظم الحصص في التوظيف. ويقدم مزيج من التحويلات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات والأخرى غير القائمة على الاشتراكات للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان المتقدمة النمو وأمريكا اللاتينية، وفي المقابل تتوفر في معظم البلدان النامية استحقاقات التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات فقط، وهي استحقاقات تقدم إلى الأشخاص العاملين في وظائف رسمية.

٦٥ - ويصادف عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فقد أحرز خلال العقد الماضي تقدم كبير في تنفيذ الإعلان، بسبل منها التدابير الدستورية والتشريعية المتخذة على الصعيد الوطني للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وهويتها. ولكن لا تزال هناك فجوة بين الاعتراف الرسمي بالشعوب الأصلية وبين تنفيذ السياسات على أرض الواقع. ولذلك لا تزال الشعوب الأصلية تواجه الإقصاء والتهميش وصعوبات كبيرة في التمتع بحقوقها الأساسية. وتشكل الشعوب الأصلية نسبة ٥ في المائة من سكان العالم، ولكنها تشكل نسبة ١٥ في المائة من أشد الفئات فقراً. وفي ضوء هذه الوقائع، يمكن أن تكتسي خطة عام ٢٠٣٠، والوعد الذي قطعته "ألا يترك الركب أحداً"، أهمية كبرى للشعوب الأصلية وحقوقها. وفي الوقت نفسه، تستطيع الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية المساهمة إلى حد بعيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## دال - مسألة مستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر:

### النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦٦ - في عام ٢٠١٥، بلغ عدد الشباب على صعيد العالم ١,٢ بليون شاب (وهم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة)، أي بنسبة شخص واحد من كل ستة أشخاص في العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يكون عدد الشباب قد ازداد بنسبة ٧ في المائة ليناهز ١,٣ بليون شاب. وبالرغم من أن فئة الشباب استقرت أعدادها في معظم المناطق، من المتوقع أن يزداد عدد الشباب في أفريقيا بنسبة ٤٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، من ٢٢٦ مليون شاب في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يستمر العدد في الارتفاع على مدى الفترة الزمنية المتبقية من القرن الحادي والعشرين وأن يزداد بأكثر من ضعف المستويات الحالية بحلول عام ٢٠٥٥. وفي المقابل، في آسيا التي تضم أكبر عدد من الشباب في العالم، يُتوقع أن يتراجع هذا العدد في السنوات المقبلة.

٦٧ - ومن التحديات الكبرى التي تواجه كثيراً من البلدان اليوم عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب. فالشباب لا يتلقون ما يلزم من التعليم ولا يكتسبون ما يلزم من المهارات للإسهام في اقتصاد منتج، ولا تتاح أمامهم فرص الوصول إلى أسواق العمل التي يمكن أن توفر العمل اللائق للجميع. ويتوقع أن تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحديداً، وهي المنطقة التي تشهد ازدياداً في عدد الشباب، تحديات كبيرة في ضمان التعليم الشامل والجيد والعمالة المنتجة والعمل اللائق لجميع الشباب. ولذلك يشكل النهوض بالشباب محركاً رئيسياً للقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم.

٦٨ - وفي ضوء ما تقدم، درست ونوقشت الجوانب الرئيسية للنهوض بالشباب في برنامج العمل العالمي للشباب وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثل إتاحة العمل اللائق للجميع والمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والشابات وإشراك الشباب المهمشين من خلال تدابير محددة الأهداف في إطار السياسات المتعلقة بالشباب.

٦٩ - وتواصل الدول الأعضاء استخدام برنامج العمل العالمي للشباب في وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، بما في ذلك سياسات تشغيل الشباب. وفي الوقت نفسه، تؤدي صياغة سياسات الشباب وتنفيذها ورصدها بفعالية دوراً جوهرياً في القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن سياسات الشباب كثيراً ما تنفذ منعزلة ودون تمكينها من التمويل المناسب. ويجب إعداد وتنفيذ سياسات أكثر صلابة وابتكاراً وتدرجاً بالتنسيق مع السياسات القطاعية الأخرى التي تهم الشباب.

٧٠ - وكررت الدول الأعضاء الإعراب عن تأييدها لإقامة الشراكات مع الشباب في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصدها وتقييمها. فقد اعتُبر أن مشاركة الشباب في عمليات صنع السياسات، ولاسيما السياسات الاجتماعية، عنصر رئيسي في القضاء على الفقر. ولذلك يكتسي الاستثمار في آليات مستدامة لمشاركة الشباب على جميع المستويات أهمية بالغة.

٧١ - وينبغي أن تشمل سياسات الشباب تدابير لتحليل وإزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركتهم، لكي يتسنى لجميع الشباب، ولا سيما الأشد ضعفاً وحرماناً، التخلص من حلقة الفقر المتوارثة بين الأجيال. ويجب تذليل العقبات التي تواجهها الفتيات والشابات، لأن هذه العقبات مثل الإقصاء وانعدام أو محدودية الوصول إلى التعليم الجيد وفرص العمل، يمكن أن تزيد احتمال وقوعهن في شرك الفقر. وينبغي تخصيص ميزانية كافية لدعم السياسات والتدابير الجنسانية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع تعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات الأخرى المحايدة جنسانياً.

٧٢ - ويتأثر الشباب أكثر من سائر الفئات في أغلب الأحيان بالبطالة والعمالة الناقصة والعمالة غير المستقرة وفقر العمال. ومن الأساسي إتاحة فرص للعمل المنتج واللائق للشباب توفر أجوراً كافية وتمكنهم من الحصول على الحماية الاجتماعية ومن التمتع بحقوقهم في العمل. فالعمل اللائق ييسر الإدماج الاجتماعي للشباب، ويحسن صحتهم ويعزز كرامتهم ومشاركتهم والتزامهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - ولا يزال التعليم الجيد والشامل وفرص التعلم مدى الحياة للجميع عنصراً هاماً في مكافحة استبعاد الشباب من النظام التعليمي وأسواق العمل المتغيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي. وهذا النوع

من التعليم، بالإضافة إلى المهارات الأساسية، ركن أساسي يمكن الشباب من تنمية مهارات مهمة لكسب الرزق ويساعدهم في الانتقال من المدرسة إلى العمل.

٧٤ - وقد يكون شباب الشعوب الأصلية والشباب من ذوي الإعاقة والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية والشباب المهاجرون أكثر عرضة للفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وهي عوامل تعوق قدرتهم على المشاركة المجدية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويمكن أن تجعلهم طيلة حياتهم عرضة للسقوط في الفقر. ويجب أن تتناول سياسات الشباب المتكاملة المسائل التالية: معالجة الاحتياجات المحددة للشباب المهمشين، وتحديد الظروف التي تؤدي إلى الضعف والفقر والإقصاء الاجتماعي، وزيادة ظهور الشباب المهمشين، والحد من انعدام المساواة، وتوفير الأدوات والمهارات الضرورية للحصول على عمل لائق.

#### رابعاً - خلاصة وتوصيات

٧٥ - إن القضاء على الفقر هدف رئيسي من أهداف إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع أن تقدماً هائلاً قد أُحرز في الحد من الفقر على صعيد العالم، لا يزال الملايين من الناس عالقين في الفقر المدقع، وهناك أوجه من التفاوت الشاسع في الكثير من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية فيما بين البلدان وفي كل بلد على حدة. وتؤثر نسب عدم المساواة الشديدة والمتزايدة سلباً في النمو الاقتصادي وتكبح ما يجري إحرازه حالياً من تقدم في القضاء على الفقر. ويتعين على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الأبعاد المتعددة لعدم المساواة. وفي هذا الصدد، تؤدي لجنة التنمية الاجتماعية، في ضوء الولايات المنوطة بها وما لديها من خبرة في تعزيز التنمية الشاملة للجميع التي يكون محورها الإنسان، دوراً هاماً في المساهمة في تنفيذ خطة عام التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً وبطريقة متكاملة وشاملة.

٧٦ - وللتعجيل بإحراز التقدم نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتسقة تكون فعالة في معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة عن طريق العمل، في الوقت ذاته، على ضمان الإنصاف وتحقيق أهداف النمو في أطرها الوطنية. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشجع الإدماج والإنصاف لتحقيق استدامة نمو الدخل للجميع، مع التركيز على النمو الذي ينتج فرص العمل بكثرة؛

(ب) يتعين على الدول الأعضاء أن تعزز السياسات الاجتماعية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المحددة التي تواجه الفئات الاجتماعية المحرومة حتى لا يترك ركب التقدم هذه الفئات وراءه، ومن هذه الفئات تحديداً النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والمسنون والشعوب الأصلية وغيرهم من المستضعفين. ومن المهم الحد من أوجه التفاوت بين المرأة والرجل، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والرفاه والمشاركة في سوق العمل؛

(ج) لقد أثبت الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية فعاليته في الحد من الفقر وعدم المساواة. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية جعل السياسات الضريبية ونظام الضرائب أكثر شمولاً وإنصافاً، إلى جانب حشد مصادر التمويل المبتكرة، بسبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتأمين مستويات كافية من الإنفاق الاجتماعي اللازم لتوسيع نطاق التغطية في سبيل تعميم الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم والابتكار والتكنولوجيات الجديدة والحماية الاجتماعية الأساسية؛

(د) لسد الثغرات القائمة بين المراكز الحضرية والأرياف، ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل بسياسات اجتماعية واقتصادية تساعد على استحداث فرص العمل في المجال الزراعي وفي المجالات غير الزراعية، ولا سيما فرص العمل القائم على العمالة الكثيفة وذات الإنتاجية المرتفعة في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تنظر الدول الأعضاء، ضمن أطرها الوطنية، في تنفيذ سياسات لإعادة توزيع الأراضي وتحسين الوصول إلى أسواق الائتمان الرسمية من خلال تحسين الإدماج المالي، والسياسات المفضية إلى التحول الهيكلي التي تساعد على تحويل القوى العاملة إلى قطاعات التصنيع والخدمات العالية الإنتاجية؛

(هـ) ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الالتزامات الوطنية بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي التشجيع على زيادة التعاون الدولي للمضي قدماً في الحد من التفاوت بين البلدان وزيادة الدعم في بناء القدرات المقدم إلى البلدان الأكثر معاناة من نقص الموارد لكفالة أن تحقق النفقات الاجتماعية غايات معينة.